

النزاع في نيجيريا بين الاثنية والظاهرة الإرهابية " بوكو حرام انموذجا "

الدكتور: زغدار عبد الحق

أستاذ محاضر " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة باتنة 1

الملخص:

تعد الجماعة الاثنية السمة الأساسية التي تميز الدولة في أفريقيا، الأمر الذي أثر سلبا على البنية الهيكلية للوحدات السياسية في هذه القارة، ومع تزايد وتصاعد حدة الجماعات الارهابية، تزايد تعقيد التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية، فالدولة في نيجيريا تعاني من هذه الظاهرة مع تزايد الأعمال الارهابية والتخريبية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام التي تتكون في أغلبها من الجماعات الاثنية المتمركزة في الشمال.

Abstract:

The ethnic group key attribute that distinguishes the state in Africa, which had a negative impact on the structure of the political units in this continent, and with the increasing and escalating terrorist groups, the increasing complexity of the challenges facing African countries, the state in Nigeria suffer from this phenomenon with the increasing terrorist acts and sabotage carried out by Bokouhram group, which is made up mostly of ethnic groups based in the north.

مقدمة:

شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين تصاعدا ملحوظا في عدد الجماعات الإرهابية التي شكلت تهديدا جديا لعدد من الدول في العالم في محاولة منها لفرض توجهاتها الفكرية، هذا ما جعل قضية الإرهاب تشغل أولويات جميع دول العالم في الوقت الحاضر- على الرغم أن الظاهرة الإرهابية ليست بالقضية الجديدة-، حيث تعد نيجيريا من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة التي تتجسد في التهديد الذي تمثله جماعة بوكو حرام، التي تنحدر في معظمها من الجماعات الاثنية المتركة في الشمال، الأمر الذي أعطى لهذا النزاع البعد الاثني.

وبالتالي سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على النزاع بين الحكومة النيجيرية وجماعة بوكو حرام من خلال مجموعة محاور، حيث يتم التطرق إلى تحديد للمفاهيم ومن ثمة ظروف نشأة الجماعة وانتماءاتها الاثنية، واستراتيجيات مواجهتها مع الحكومة وردت فعل الحكومة اتجاه الأعمال التي تقوم بها الجماعة.

إشكالية الدراسة: تعد الظاهرة الارهابية من بين الدراسات التي شغلت الحيز الكبير من اهتمام الباحثين السياسيين لما لها من التأثير الكبير على الدول التي تعاني من الظاهرة الإرهابية، وجمهورية نيجيريا من الدول الأفريقية التي تتوفر على المكون الإثني وغنية بموارد وثروات طبيعة متنوعة، الأمر الذي جعلها تعاني من تنامي الأعمال الإرهابية ضد مؤسسات الدولة والمصالح الاقتصادية في نيجيريا من أجل التحكم و السيطرة على مصادر هذه الثروات. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للدولة في نيجيريا محاربة الإرهاب في ظل المكون الإثني؟

فرضيات الدراسة:

- كلما تنوعت التركيبة الإثنية في نيجيريا، أثر ذلك على تطور الدولة والمجتمع.

- استمرارية وتجدد النزاعات الإثنية في نيجيريا، هو نتيجة طبيعية لفرض وجود الذات والدفاع عن المصالح وحمايتها.

خطة الدراسة:

مقدمة.

أولا- اطار مفاهيمي للدراسة.

ثانيا- ظروف نشأة جماعة بوكو حرام وتطورها.

ثالثا- العلاقة بين جماعة بوكو حرام والحكومة النيجيرية.

رابعاً- بوكو حرام وتغيير الاستراتيجية ..إدخال العنصر النسوي في المواجهة.

خامساً: تأثير جماعة بوكو حرام على مشاريع التنمية

سادساً- ردود فعل الحكومة النيجيرية.

سابعاً- تأثير جماعة بوكو حرام على دول الجوار.

خاتمة

أولاً: الاطار المفاهيمي للدراسة

1- تعريف النزاع: يعود مصطلح النزاع في جذوره وأصوله التاريخية إلى بداية التناقض في المصالح بين طرفين أو أكثر، فالمقصود بالنزاع هو "الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر وتعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما.⁽¹⁾ وما يلاحظ على هذا التعريف أنه حصر أطراف النزاع بين الدول فقط، بينما نلاحظ أن النزاع قد يكون داخل الدولة الواحدة وبدوافع متعددة.

ويميز الكثير من الباحثين والمؤلفين بين تصورين للنزاع: تصور موضوعي وتصور ذاتي، فالأول يحدد النزاع " بالوضع التنافسي الذي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه مل طرف احتلال موقع يتنافى والموقع الذي يحتله الطرف الآخر"، ويعبر كينت بولدينغ Kenneth Boulding عن هذا التوجه بتعريفه للنزاع " بالحالة أو الوضعية التنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته".⁽²⁾ أما التصور الثاني فيحدد النزاع على أنه "ادراك الوضع الموضوعي ادراك مشوه أو خاطئ".⁽³⁾ومن جهته يرى جون بورتون J.Burton "أن نزاعاً يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".⁽⁴⁾

في حين ألان فرجسون يرى أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي نفس الوقت تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأخرى المبادرة بالفعل. وعليه فإن النزاع حسب فرجسون هو "تناقض في المصالح غالباً ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى تصعيد هذا الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد للاستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية".⁽⁵⁾

أما المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايدلبرغ فيعرفه على أنه "ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم و هي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها و الحصول على أهدافها".⁽⁶⁾

أدى هذا الاختلاف بين الباحثين في صياغة كل باحث لتعريف يتناسب وموضوع دراسته وبحقق فرضياته حول النزاع محل الدراسة، فاستخدم المصطلح للتعبير عن عدة معاني وعلى مستويات مختلفة منها الفردي والإقليمي والدولي.⁽⁷⁾

فالنزاع هو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع الأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره.

وتجدر الإشارة إلى الفرق الجوهرى بين مفهومي النزاع و العنف في أن مفهوم النزاع أوسع من مفهوم العنف إذ تعدد صور النزاع وآلياته، و يعد العنف إحدى هذه الآليات في إدارة النزاع و حسمه و تتوقف شدة النزاع على كم وكيف العنف المستخدم فيه.⁽⁸⁾

2- تعريف الإثنية: إن مصطلح " الاثنية" هو نسبيا مصطلح جديد، وظهر لأول مرة في قاموس أكسفورد في عام 1953، ولكن ترتبط أصوله إلى اللغة الإنجليزية حيث استخدام المصطلح منذ العصور الوسطى، ويرجع مصطلح "الاثنية" إلى الكلمة اليونانية "Ethnos" والتي كانت تستخدم للإشارة إلى الفرقة، والقبيلة أو العرق أو الشعب، أو السرب.⁽⁹⁾

وعليه يمكن القول أن الاثنية هي: " ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين".⁽¹⁰⁾

أما المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم UNESCO فإنها تميز بين نوعين من الاستخدام لمفهوم الإثنية الأول يراد به " العرق "وهو طبيعى، والثاني اجتماعي ويرتبط بالتكوينات الطبقية، ويشير هذا إلى أن عدد كبير من الباحثين كانوا قد استخدموا الاثنية كمفهوم مرادف أو مطابق للمفهوم العرقية Racial فالإثنية عندهم هي السلالة أو العرق سواء كانت سلالة رئيسية أو فرعية".⁽¹¹⁾

في حين ذهب سعد الدين إبراهيم، في تعريفه للجماعة الإثنية بأنها عبارة عن كيان بشري يشعر أفرادها بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم الجماعات الأخرى أو الأغلبية في المجتمع وأن هذه الخاصية قد تكون اختلاف الدين أو المذهب أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية أو لون البشرة والملامح الجسمانية، كما أن أفراد الجماعة الأثنية أنفسهم يدركون هذا الاختلاف ويضفون عليه معنى، أو طالما يدرك غيرهم هذا الاختلاف

ويترجمه إلى تفرقة في السلوك والمعاملات، أن الوعي بالاختلاف هو أساس تكوّن أي جماعة أثنية .
وطبقاً للضغوط والعوامل الجدلية المحيطة بهذه الجماعة وحجمها وتركزها الجغرافي يتوقف احتمال وتوقيت تحولها إلى حركة قومية. (12)

وهناك من قسم التعريف إلى قسمين مثل الأستاذ رولاند بروتون الذي قدم تعريفان للجماعة الاثنية: التعريف الضيق الذي يؤكد على أن الاثنية هي: "جماعة من الأفراد يشتركون في نفس اللغة الأم" و هو ما يسميه اللغويون "جماعة اللغة الأم".

والتعريف الواسع للجماعة الاثنية ويؤكد على أنها "جماعة من الأفراد مرتبطين بخصائص مشتركة مركبة - أنثروبولوجية، لغوية، سياسية تاريخية، ... الخ والتي يشكل اجتماعها نظام خاص...ثقافة". (13)

ونجد بعض الباحثين يركزون تعريفهم للاثنية على عنصري اللغة والدين كالباحث جورج قرم الذي يعرف الجماعة الاثنية "كجماعة بشرية تؤكد على مستوى مجمل أعرافها نوعية خاصة، موقفة عليها دون غيرها من الجماعات، وأهم نقطتين في النوعية الاثنية اللغة والدين، لأنهما يكفلان تواصلًا أمثل بين جميع أعضاء الاثنية، وهذا بشرط أن تكون هذان العنصران نوعيّين فعلا، ولا تشاطرهما فيهما جماعات أخرى". (14)

وبهذا فإن الأستاذ جورج قرم يرى بأن الجماعة الاثنية يشترط فيها أن تكون مقوماتها وسماتها الطبيعية اللغة والدين دون غيرها من المعايير الأخرى.

وتعرف الجماعة الاثنية على أنها "مجموعة من الناس الذين وضعوا أنفسهم بمنأى عن الآخرين، وتحديداهم الأصل العرقي الذي يتفاعلون أو تتعايش على أساسه تصوراتهم بالتمايز الثقافي والأصل المشترك". (15)

في حين نجد أن الدكتور عبد السلام إبراهيم بغداوي يختلف عن جورج قرم، حيث وسع في تعريفه للاثنية التي هي عبارة عن "جماعة بشرية تتميز بسماتها الطبيعية: اللغة، الدين، القومية، العرق، القبيلة، عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة، وبغض النظر عن حجمها أو عددها، فالجماعة الاثنية قد تكون أقلية في عددها، وقد تكون أغلبية في ذلك". (16)

ومن جهته نجد قاموس علم الاجتماع يرى في الاثنية على أنها عبارة عن جماعة ذات تقاليد مشتركة لها شخصية فرعية في المجتمع الأكبر ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة وربما يكون الشعور بالتوحد كجماعة متميزة أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام". (17)

3- الارهاب: لا يوجد إجماع دولي ومجتمعي على تعريف محدد وواضح للإرهاب وهذا يعود دون شك إلى العامل السياسي والأيديولوجي ، وظهرت تعاريف متعددة حددت الإرهاب من المنظور العالمي ورغم تباينها إلا أنها تشير إلى أن أعمال الإرهاب تهدد الاستقرار السياسي والمجتمعي عن طريق استخدام العنف على وجه غير مشروع لتحقيق مكاسب وأهداف مرسومة ، فقد ورد مفهوم الإرهاب في قاموس العلوم الاجتماعية بأنه " فعل لا يعبر اهتماماً بمسألة الضحايا ، وهو يوجه ضرباته التي لا تأخذ غطاءً محدداً تجاه أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف.(18)

بينما يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الإرهاب بأنه " عبارة عن الطريقة التي تحاول بها جماعة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف(19) "

أما معجم المصطلحات الفقهية والقانونية فيعرف الإرهاب على انه " عمل تهديدي تخريبي يراد منه زرع الخوف والذعر في نفوس الأهالي ، وخلق الاضطراب وزرع الفوضى ، بهدف الوصول إلى غايات معينة(20) "

في حين الموسوعة السياسية ترى أن الإرهاب يعني " استخدام العنف او التهديد به - بكافة أشكاله المختلفة كالإغتيال والتسوية والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين ، مثل كسر روح المقاومة ، وهدم معنويات الأفراد والمؤسسات أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية ، أو لإخضاع طرف من أطراف لمشينة الجهة الإرهابية.(21)

وفي القاموس السياسي فإن كلمة إرهاب ، تعني محاولة نشر الذعر والفرع لتحقيق أغراض سياسية ، والإرهاب وسيلة تستخدمها الحكومة الاستبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام (22).

وتعرف عصبة الأمم الإرهاب بأنه " الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما ، ويكون الهدف منها او من شأنها إثارة الفرع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس ولدى العامة(23) . "

بينما يعرف الأمم المتحدة الإرهاب ، " بأنه جريمة ضد سلم وامن البشرية جمعاء " (24) .

في حين تعرفها دول عدم الانحياز الإرهاب الدولي بأنه " ما يشير إلى أعمال العنف وغيرها من أعمال القهر التي تقوم بها النظم الاستعمارية والعنصرية ضد الشعوب التي تناضل من اجل تحريرها ، ومن حقها تقرير مصيرها بنفسها" (25) .

أما عبد العزيز سرحان يعرف الإرهاب بأنه " كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة او الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة ، بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية " (26)

ويعرف الحجني الإرهاب بأنه " ظاهرة دولية معقدة ، وجريمة خطيرة ضد الشعوب والحكومات ، ويقوض دعام الأمن والاستقرار ويعطل مشروعات التنمية والازدهار ويسبب أضرار فادحة على كل المستويات.(27)

ويعرف بيل " Bell " الإرهاب بأنه " صفة تطلق على الأعمال غير المشروعة التي تمس المجتمع وتصيب أفرادَه بالفزع والترويع.(28) وبالتالي أن مجمل التعاريف اجمعت على أن الإرهاب هو الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستعمالها، بالرغم من الاختلافات في الروى.

ثانيا: ظروف نشأة جماعة بوكو حرام وتطورها: بوكو حرام من إثنية " الكانوري "؛ وهي قبيلة كبيرة تشكل أغلبية سكان ولاية بورنو بشمال نيجيريا، ولها امتدادات وفروع بالنيجر والتشاد والكاميرون، ويُقدَّر عدد الكانوري بمليونين ونصف المليون نسمة،(29) والاسم الحقيقي لهذه الحركة هو (جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد)، أما اسم (جماعة بوكو حرام) المشاعة، هي كلمة هوساوية، وهي كلمة مركبة تركيبا مزجيا من لغتي الهوسا واللغة العربية، وقد كان الهوساويون يستعملون كلمة (بوكو) ويعنون بها (نظام التعليم الغربي)، وإذا أضيفت إليها كلمة (حرام) أصبح المعنى: نظام التعليم الغربي حرام، ولكن بالأحرى أن تفسر الكلمة بمحتواها الدلالي، وليس وفق الترجمة الحرفية، وعلى ذلك يمكن أن تكون الترجمة الصحيحة هي: (اتباع النظام التربوي على السياق الغربي حرام).(30)

وإن صعود جماعة بوكو حرام ما هو إلا امتداد لجماعة (Maitatsine) التي تتشابه معها في السمات والأفكار. فبوكو حرام نشأت في شمال نيجيريا، خاصة في ولايتي بورنو ويوبي، وزعيم الجماعة هو محمد يوسف الذي لم يستكمل تعليمه الثانوي، وسافر إلى تشاد والنيجر ليتعلم تفسير القرآن. وفي أثناء وجوده في الدولتين، طور أفكارا معادية للغرب وللحداثة مشابهة لأفكار جماعة "Maitatsine". وبعد عودته إلى شمال نيجيريا، أنشأ محمد يوسف جماعة بوكو حرام في عام 2001. وتمكنت هذه الجماعة من اجتذاب أكثر من 280 ألف عضو من شمال نيجيريا وتشاد والنيجر، وبدأ يوسف دعوته بمهاجمة علماء الإسلام الآخرين (مثل آدم جعفر، وأبا عاجي، ويحيى جينجير) وضد المؤسسات السياسية القائمة.(31)

وبالنظر إلى الوضعية السياسية في نيجيريا؛ يتضح تولي الحكم رؤساء من قبائل مختلفة عبر النظم العسكرية والمدنية التي توالفت على نيجيريا، حيث سيطر القادة العسكريون على الحكم في نيجيريا منذ عام 1966 م إلى عام 1979، ثم آلت مقاليد الحكم في البلاد إلى حكومة مدنية، غير أن القادة العسكريين أطاحوا بالحكومة المدنية مرة أخرى في عام 1983 م. وفي نهاية الثمانينيات؛ شرعت الحكومة في القيام بخطوات جادة نحو تسليم السلطة للمدنيين. وقد سُلِّم الحكم إلى حكومة مدنية مرة أخرى في عام 1999 بانتخاب أوليسيجون أوباسانجو، وهو أول رئيس منتخب من قبائل اليوروبا،

كان حاكماً عسكرياً للبلاد إلى عام 1979م وأُعيد انتخابه في 2004 ، ثم أعقبه عمر يارادوا في انتخابات 2007المنتقي لقبائل الهوسا، والذي تُوفي في ماي 2010 ، وحل محله نائبه جودلاك جونثان الذي تم انتخابه في أبريل 2011 رئيساً للبلاد لمدة أربع سنوات.

لذا؛ فالتنافس التقليدي والصراع السياسي في نيجيريا بين قبائل الهوسا والأيبو واليوروبا ، والذي تتجلى مظاهره في العنف المتبادل، والانقلابات العسكرية المتبادلة من القادة العسكريين المنتمين إلى هذه المجموعات الثلاثة، وهي المظاهر التي بدأت مبكراً بُعيد الاستقلال عندما اغتيل الرئيس النيجيري جونسون آجيلي /رونسي المنتمي لقبائل الإيبو، لتتوالى الانقلابات بين جنرالات كل من قبائل الهوسا، والإيبو واليوروبا، ليتولى السلطة على التوالي، شيخو عثمان عليو شكري 1979-1983، ومحمد بخاري 1983 - 1985، وإبراهيم بابانجي 1985-1993، و ساني أباتشي 1993-1998، وعبد السلام أبو بكر 1998 - 1999؛ كل هؤلاء منتمين لقبائل الهوسا، من جهة، وبنيامين نامدي آزيكوي المنتمي للإيبو، من جهة ثانية، وأولوسيجون أوباسانجو 1999-2007 المنتمي لليوروبا، وإرنست شونكان 1993، من جهة ثالثة.⁽³²⁾ وجودلاك جونثان الذي أُنتخب في 2011 والمنتمي لقبيلة الايجاوا وهي إحدى الجماعات العرقية الكبرى التي تحتكر العمل السياسي في نيجيريا، إلى جانب قبائل الهوسا فولاني والايبو واليوروبا.⁽³³⁾

كما أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعانيها الشمال النيجيري، ففي الشمال يقع أكثر من 72٪ من السكان تحت خط الفقر،⁽³⁴⁾ هذا الذي وفر بيئة خصبة لنمو الأفكار المتطرفة بين المواطنين. فهناك غياب للأمن الاقتصادي، وانتشار للامية والبطالة، حيث يوجد أكثر من 40 مليون عاطل عن العمل، فنسبة البطالة وصلت في عام 2011 إلى 23.9 في المائة من السكان،⁽³⁵⁾ و9 في المائة من العاطلين من الشباب في الشريحة العمرية بين 15 و24 عاماً، في الوقت الذي يعيش فيه 70 في المائة من السكان تحت خط الفقر، وفقاً لتقديرات عام 2007. فقد فشل الحكام العسكريون في تحقيق تنوع للاقتصاد الوطني، بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط الذي يوفر 95 في المائة من عائدات النقد الأجنبي، و80 في المائة من تمويل الميزانية.⁽³⁶⁾

وإذا كانت تقديرات النمو الاقتصادي والبطالة على المستوى الوطني بهذه الصورة، فإن معدلاتها أكثر انخفاضاً عن ذلك في الشمال الذي يعاني سكانه انتشار الأمراض الوبائية مثل الكوليرا والطاعون، وانتشار الأمية على نحو كبير، فنجد أن نسبة الأمية بين سكان ولاية بورنو تصل إلى 95 في المائة ومع اتجاه الحكومة الفيدرالية نحو تطبيق برامج التكيف الهيكلي، زادت معاناة المواطنين في ظل إلغاء الإعانات الحكومية. كما أدى تحرير التجارة إلى القضاء على الصناعات المحلية، خاصة صناعة النسيج والمدايق في الشمال. هذا إلى جانب أن ضربات الجفاف والتصحر التي أصابت الدول المجاورة

للشمال النيجيري، مثل تشاد والنيجر، قد أدت إلى زحف أعداد من اللاجئين إلى الشمال، مما زاد من معدلات البطالة.⁽³⁷⁾

ثالثاً: العلاقة بين جماعة بوكو حرام والحكومة النيجيرية: لقد مرت العلاقة بين بوكو حرام والحكومة في نيجيريا بمرحلتين، هما: مرحلة الانكفاء على الذات للبناء والتشكل، ومرحلة المواجهة والصدام.

المرحلة الأولى: الانكفاء على الذات للبناء والتشكل: استندت المرحلة الأولى إلى أربعة محاور رئيسية:⁽³⁸⁾

1- فك الارتباط رسمياً مع مؤسسات الدولة النيجيرية على المستويات كافة، وبدأت بولاية يوبي عام 2006 حيث أكد مجلس شورى الجماعة في بيان له بتحريم دعم أعضائها وتأييدهم للحكومة لتناقض مؤسساتها مع مبادئ الجماعة.

2- تأسيس ذراعا إعلاميا للجماعة معتمدا على حماسة الخطاب الديني لمؤسسها وجاذبيته، وتأسيس مسجد (ابن تيمية) للعمل من خلاله على نشر الدعوة.

3- تأسيس هياكل مؤسسية تابعة للجماعة على كل المجالات، كالحسبة والنقابات والألوية العسكرية والزراعة والتمويل والقضاء، لخدمة أعضاء الجماعة.

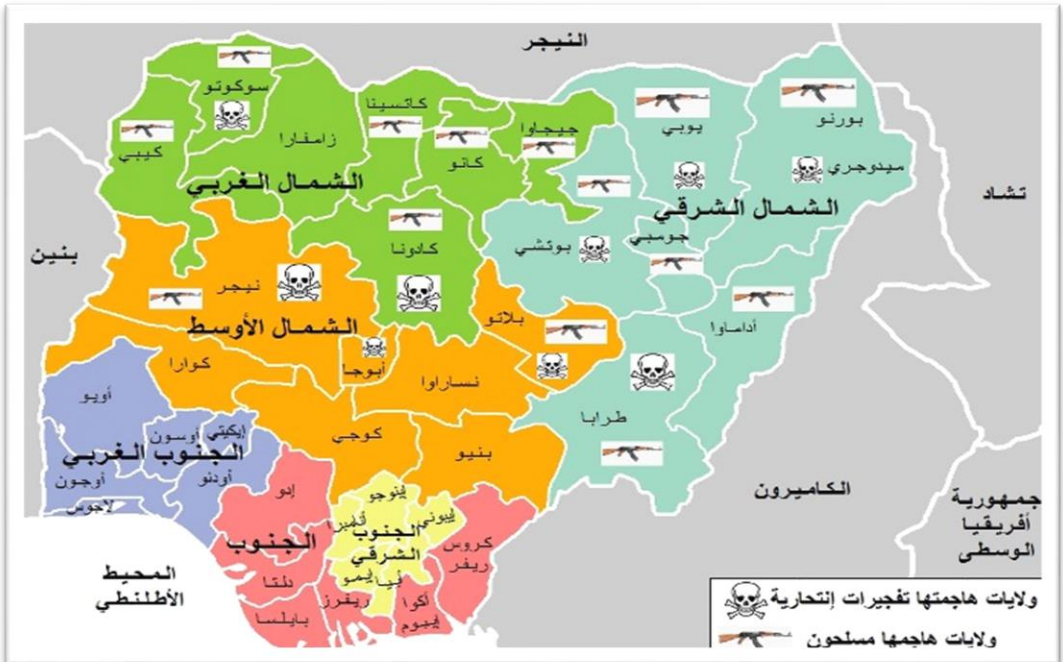
4- اعتماد ترتيب هرمي للإدارة عبر تعيين أمراء يدينون بالولاء والطاعة لأمر الجماعة، وذلك بالولايات الشمالية في نيجيريا، وكذا بعض دول الجوار الجغرافي كتشاد والنيجر.

المرحلة الثانية: مرحلة المواجهة والصدام: فمنذ عام 2009، تصدرت الأعمال التي تقوم بها "جماعة بوكو حرام" مشهد التهديدات الأمنية طويلة الأجل في نيجيريا، والتي شملت القرصنة والقتل والخطف والسطو المسلح. ففي 2009، شنت هجوماً عنيفاً ضد الحكومة أسفر عن مصرع أكثر من ثمانمائة فرد، كان معظمهم من أعضاء تلك الجماعة، وتشن بوكو حرام منذ ذلك الوقت هجمات عنيفة على أهداف حكومية ومدنية متنوعة، بما في ذلك التفجير الانتحاري الذي استهدف مبنى الأمم المتحدة في مدينة أبوجا في 26 أوت 2011. وقد قتل أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة فرد في أحداث عنف ألقىت مسؤوليتها على الجماعة، بينما نزح عشرات الآلاف داخلياً بسبب التمرد والحملات العسكرية المناهضة له.⁽³⁹⁾

فهذه المرحلة هي الأكثر تأثيراً في المستوى المحلي والدولي؛ بسبب التورط المباشر في أعمال عنف وعمليات اغتيال، وكذا عمليات انتحارية في ولايات بوتشي وكانو ويوبي وبورنو، انتهت بمقتل قائد الجماعة محمد يوسف عقب اعتقاله في أحد مراكز الشرطة في 30 جويلية 2009، وأدت إلى

توسيع دوائر المواجهة مع الحكومة النيجرية، ونقلها من الولايات الشمالية إلى العاصمة أبوجا في 16 جوان 2011، وذلك بعد الهجوم الانتحاري على مركز الشرطة بالعاصمة، وهو ما يمثل تطورا لافتا، حيث إنه الأول من نوعه في تاريخ دولة نيجيريا، ومن جهة أخرى سرعة اتجاه الجماعة ورغبتها في توسيع دوائر عملها، من المناطق الشمالية التي تتمركز فيها قبائل الهوسا والفولاني باتجاه المناطق الجنوبية.(40)

ويلاحظ أن جماعة بوكو حرام كانت تعبيرا عن مجموعة من المشكلات المحلية المرتبطة بالواقع التاريخي، والإثني، والاقتصادي، والسياسي في شمال نيجيريا، أكثر من كونه صراعا "دينيا" كما يريد البعض الترويج له، وأن مطالبة جماعة بوكو حرام بتطبيق الشريعة الإسلامية في كل ولايات الشمال كانت محاولة لتأكيد الهوية الدينية لهذا الإقليم، في ظل حالة التهميش الذي يعانيه سكان الإقليم من طرف الحكومة المركزية، والتي تعود إلى عقود. إلا أن الأساليب التي اعتمدت عليها الحكومة النيجيرية في التعامل مع النزاعات الاثنية، وفي مواجهة جماعة بوكو حرام، عكست سوء التخطيط لهذه الحكومة، مما زاد من إصرار جماعة بوكو حرام علي مواصلة عملياتها ضد مؤسسات الحكم، بل وأعلنت تضامنها مع تنظيم القاعدة، مما فتح مجالا للتدخلات الخارجية، خاصة الأمريكية والأوروبية، في شؤون نيجيريا، خاصة بعد أن هددت الجماعة في فيفري 2012 باغتيال السفير الأمريكي في أبوجا، واستهداف المصالح الأمريكية في البلاد، بسبب ما وصفته بالتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية النيجيرية.(41)



وفي ما يلي خريطة توضح العمليات الارهابية التي قامت بها جماعة بوكو حرام في نيجيريا:

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/09/2013925825452238>

.htm

من خلال الخريطة نلاحظ أن معظم الأعمال التخريبية التي تقوم بها تنحصر في المناطق الشمالية، ومنطقة الوسطى، هذه المناطق التي تعاني من إنتشار الفقر والبطالة، وقلة الرعاية الصحية مع إنتشار واسع للأمية، كل هذه الظروف استغلتها الجماعة في تجنيدها للشباب.

نظرا لأن الفساد متوطن ومنتشر بصورة منظمة في نيجيريا، يتورط أفراد الأمن أحيانا في تسهيل تهريب السلاح عبر الحدود. ففي ماي 2013 على سبيل المثال، ألقى القبض على مسؤول كبير في الجمارك متورط في مساعدة مقاتلي بوكو حرام على تهريب عدة شاحنات محملة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى نيجيريا.⁽⁴²⁾

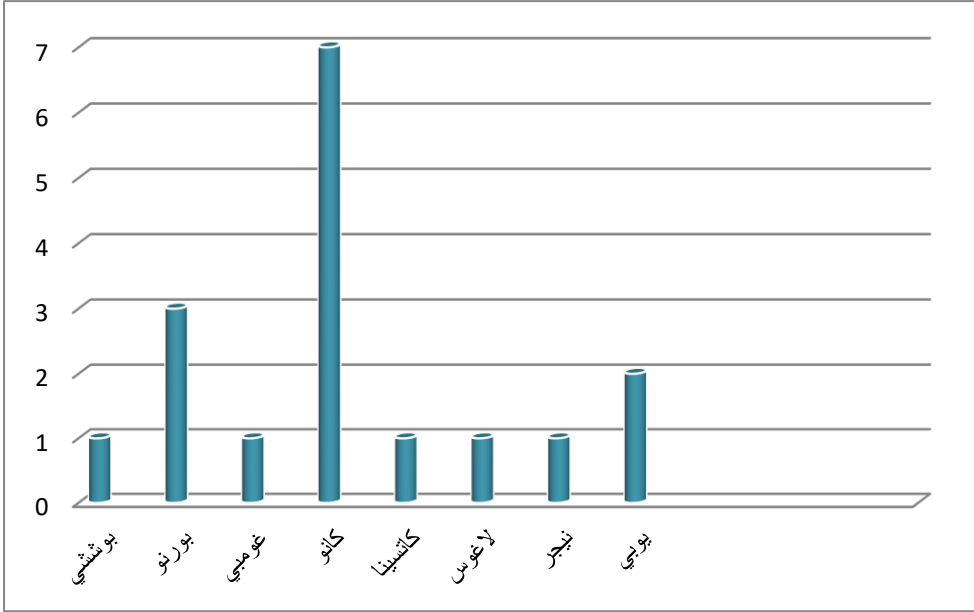
رابعا: بوكو حرام وتغيير الاستراتيجية .. إدخال العنصر النسوي في المواجهة

غيّرت حركة بوكو حرام، بشكل دراماتيكي، شكل الأمن الداخلي لنيجيريا وذلك حين نفّذت تفجيرها الانتحاري الأول في نيجيريا على مقرات الشرطة في العاصمة الفيدرالية أبوجا؛ وكان ذلك يوم 11 جوان 2011 بتفجير شحنة المتفجرات في سيارة مملّقة خمسة قتلى وتدمير الكثير من السيارات . وقد نفذت بوكو حرام العديد من مثل تلك الهجمات وذلك إما بتركيب عبوات ناسفة على بعض وسائل النقل كالسيارات، والدراجات، أو بربط المتفجرات على أجسام منفذي التفجيرات الانتحارية . وقد تركزت معظم التفجيرات أساساً على سيارات محملة بعبوات ناسفة، ودراجات محملة بعبوات ناسفة، وأجسام أشخاص محملة هي الأخرى بعبوات ناسفة.

غير أنه في 8 من جوان 2014 ، أرسلت بوكو حرام أول مفجّرة انتحارية أنثوية إلى ثكنة الكتيبة 311 التابعة للجيش النيجيري في كومي بولاية كومي، وقامت الفتاة بتفجير شحنة المتفجرات حيث قتلت نفسها وقتلت جنديا أيضا. تلا ذلك تفجير في 25 من نفس الشهر في مستودع للطاقة في لاغوس والمنفّذة أيضا كانت امرأة. وإلى حدود 15 جانفي 2015، بلغت حصيلة التفجيرات الانتحارية الأنثوية 11 تفجيرا انتحاريا في نيجيريا. وتعد كانو الولاية ذات الحالات الأكثر تضررا من التفجيرات (سبع حالات) متبوعة بولايات بورنو ويوبي، وولاية كانو نظرا لطبيعتها الاستراتيجية وبحكم أنها المحور

الاقتصادي للشمال، فتصعيد عمليات كهذه سيساعد في تعطيل عجلة التنمية في الشمال، كما أن كونها الولاية الأكثر كثافة سكانية في نيجيريا يجعلها من الأمكنة التي قد تملك أهدافاً يسهل على الجماعة ضربها مع ضمان نسبة نجاح مرتفعة فيما يتعلق بالقتلى والدمار.⁽⁴³⁾

ومن خلال هذا المخطط يمكن توضيح تركز العمليات والتفجيرات الانتحارية التي قامت بها جماعة بوكو حرام في بعض المدن النيجيرية ما بين جوان 2014 جانفي 2015.



المصدر: فريدوم أونوا، بوكو حرام و"انتحاريات" نيجيريا..انعكاسات توظيف النساء، ترجمة : المصطفى محمد، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 01 مارس 2015، ص3.

خامسا: ردود فعل الحكومة النيجيرية:

اعتمدت الحكومة النيجيرية سياسة "العصا" و"الجزرة" في تعاملها مع جماعة بوكو حرام، حيث انطوت سياسة "الجزرة" على منح عفو عام عن أعضاء الحركة في حال نبذهم للتشدد، مع وجود أمل ضئيل بتحقيق ذلك نظرا للطبيعة الغامضة لهوية أعضاء المجموعة.

كما أشارت الحكومة إلى رغبتها في إيجاد حل سياسي للنزاع القائم في منطقة الشمال. من خلال التفاوض مع جميع المعنيين، وفي هذا الصدد شكلت لجنة تقصي حقائق من أجل تحديد

المظالم التي تطرحها الجماعة وتقديم التوصيات اللازمة بخصوص تحسين الظروف الأمنية في مناطق الشمال الشرقي للبلاد، ومعالجة قضايا الفقر والبطالة والظلم الاجتماعي والفساد.⁽⁴⁴⁾

من ناحية أخرى تتضمن سياسة "العصا" استخدام قوات الأمن لشن عمليات تعقب وقمع صارمة ضد أعضاء الجماعة، وفي هذا الصدد تم إنشاء فرقة عمل خاصة مشتركة (Joint Task Force) وتعرف بـ "قوة إعادة النظام"، وتهدف خصيصا للتصدي لتهديد بوكو حرام. وقد نجحت في إلقاء القبض على كبار القادة في الجماعة منهم علي صالح في سبتمبر 2011 في مدينة "مايدكوري"، كما نجحت في استخدام الحواجز العسكرية وفرض الحظر المؤقت على الدراجات النارية التي يتم استخدامها من قبل المتشددين في شن هجمات عن قرب. أخيراً أنشأت الحكومة النيجيرية مكاتب استخباراتية دفاعية جديدة في الدول المجاورة خصوصاً النيجر ومالي.

وفي شهر جانفي 2012 نجحت قوات أمن الدولة باعتقال قادة كبار في التنظيم على رأسهم المتحدث باسم الجماعة /أبو قادة / وكبيرو سو كوتو العقل المدير لتفجير الكريسماس في "مادالا". و يشكل إلقاء القبض على القادة والمخططين البارزين للجماعة ضغوطا كبيرة عليها، إذ سيمكن من إضعاف قدراتها العملية بشكل كبير دون أن يسهم في القضاء نهائيا على التمرد الذي تقوده.⁽⁴⁵⁾

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار سعيها إلى مواجهة بوكو حرام، قامت الحكومة النيجيرية بزيادة ميزانية الأمن والدفاع من 100 مليار نيرس نيجيري أي ما يعادل 625 مليون دولار (في 2010 إلى تريليون نيرس نيجيري في الأعوام 2012 و 2013 و 2014، ما أدى إلى تفاقم الصراع العسكري في المدن الثلاث الرئيسة (بورنو، آداماوا ويوبي) حيث تنشط حركة بوكو حرام؛ وزيادة العنف أكثر وأكثر وذلك بسبب فرض حالة طوارئ منذ ماي 2013.⁽⁴⁶⁾ هذه الزيادة في ميزانية الأمن والدفاع تكون على حساب ميزانية القطاعات الأخرى مما يؤثر سلبا على المشاريع التنموية في البلد.

لقد باتت رؤية الجيش المتمثلة في مواجهة بوكو حرام هي الرؤية السائدة وما عداها يبقى في حكم الاستثناء، وقد حاول مستشار الأمن القومي النيجيري صمبو دسوقي، وهو المسؤول عن الهيئات الأمنية للدولة والمكلف بتقديم المشورة للرئيس حول القضايا الأمنية، وقد تعهد بوضع استراتيجية لمكافحة جماعة بوكو حرام، سماها "الأسلوب السلس"، وقد دافع أيضاً عن الجهود الطارئة حول التنمية في شمال نيجيريا؛ خاصة المنطقة الشمال/شرقية؛ حيث توجد قاعدة بوكو حرام وحيث الاقتصاد في فوضى منذ عقود. وأن أغلب المشاريع التنموية في نيجيريا تتركز أساساً في منطقتين رئيسيتين إحداهما العاصمة السابقة لاغوس، حيث توجد كل الخدمات والبنى التحتية الثقافية كالدراما النيجيرية (نوليوود) ومقرات الشركات، أما الثانية فهي دلتا النيجر حيث تم الاتفاق على تمويلات منعائدات النفط والغاز منذ أواخر الخمسينات، أما باقي مناطق نيجيريا فلا يمثل الأهمية نفسها بالنسبة إلى الحكومة الفيدرالية في أبوجا.

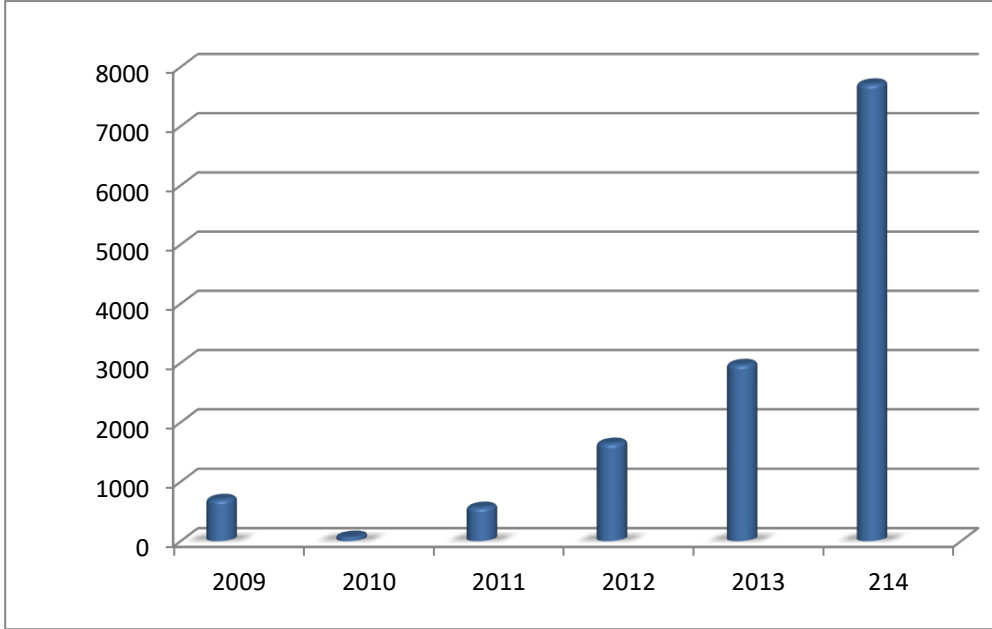
فالاستراتيجية التي اقترحها مستشار الأمن القومي سامبو د/سوكي لم تؤثر بشكل حقيقي على الحكومة؛ التي ما زالت نظرتها الأمنية تقودها مؤسسة الجيش، التي حصلت على تمويلات ضخمة مقابل نتائج ضئيلة على أرض الواقع.⁽⁴⁷⁾

خامسا: تأثير جماعة بوكو حرام على مشاريع التنمية : تسببت أنشطة بوكو حرام في دفع نيجيريا كلفة عالية من الخسائر البشرية والمادية والمالية، وفي هذا الصدد تقول وزيرة المالية النيجيرية نجوزي أوكونجو/يويالا أن أنشطة جماعة بوكو حرام المناهضة لسياسة الحكومة في شمال وشمال شرق البلاد تمثل التهديد الأكبر للنمو الاقتصادي في المنطقة والبلاد ككل. وأضافت الوزيرة "علينا أن نعترف بأن هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد ومعدلات النمو ومن هذه التحديات أنشطة جماعة بوكو حرام التي تعطل الاقتصاد وخاصة في شمال وشمال شرق البلاد، بالإضافة إلى ذلك فإنها تثير مخاوف للمستثمرين.⁽⁴⁸⁾

وفي تصريحات مماثلة لمساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية ويندى شيرمان قالت فيها أن الأعمال التي تقوم بها بوكو حرام تعطل عملية التنمية في البلاد وتشعل التوتر الطائفي فيها وتؤدي إلى هروب المستثمرين منها. وأن الحل الأمني للتخلص من أنشطة الجماعة ليس كافيا، مطالبة بوضع استراتيجيات جديدة للتعامل مع العنف، بوضع خطة اجتماعية واقتصادية جديدة يستفيد منها كل أبناء الشعب النيجيري مع التركيز على المناطق الفقيرة التي تنشط فيها بوكو حرام.⁽⁴⁹⁾

ومن جهة أخرى يقول المليادير ورجل الأعمال النيجيري عليكو د/نجوت الذي يعمل في الاستثمار في إحياء القطاع الزراعي في منطقة الشمال في مزارع قصب السكر وحقول الأرز (2.3 مليار دولار) في جزء من خطة مدتها أربع سنوات. أن الانهيار المنتظم في القانون والنظام في جميع أنحاء شمال نيجيريا، ومن أبرز مظاهره ودلائله الهجمات التي تنفذها جماعة بوكو حرام، الأمر الذي يشكل تهديد لجهود الأعمال التي تقوم بها في هذه المناطق، فإذا لم نعمل على احتواء التمرد، فإنه سينتهي بالقضاء علينا جميعا.⁽⁵⁰⁾ هذه التصريحات توضح قدر المخاوف التي تشكلها جماعة بوكو حرام للمستثمرين في المناطق التي تنشط فيها الجماعة، ما يشكل تحد أمام الحكومة في جذب المستثمرين لإقامة المشاريع وتوفير فرص العمل للفئات الشابة التي تمثل القطاع الواسع في هذه المنطقة، وبالتالي الرفع من الدخل الفردي للسكان، ومن ثم توفير التعليم والصحة...إلخ.

ومن خلال المخطط الآتي الذي يوضح عدد ضحايا هجمات بوكو حرام في نيجيريا ما بين عامي 2009-2014 والذي يبين المنحى التصاعدي لهذه الهجمات.



المصدر: أونوا فريدوم، بوكو حرام و"انتحاريات" نيجيريا ..انعكاسات توظيف النساء، مركز الجزيرة للدراسات، 01 مارس 2015، ص4.

من خلال هذا المخطط يتبين التزايد في عدد ضحايا التفجيرات التي تقوم بها بوكو حرام بالاعتماد على الجنس الأنثوي ضد الأهداف الحكومية، وهذا يعد تحول في الاستراتيجية التي تنتهجها الجماعة في نزاعها مع الحكومة.

سادسا: تأثير جماعة بوكو حرام على دول الجوار:

لا تمثل جماعة بوكو حرام اهتمامًا وتحديا لنيجيريا وحدها بل للكاميرون وتشاد أيضًا؛ فالكاميرون هي أكثر الدول - بعد نيجيريا- عرضة لعمليات الجماعة؛ إذ إن الكثير من الهجمات قد حدثت على الجزء الشمالي من أقاليمها. فعلى خلفية اعتقال بعض أعضاء الجماعة في جويلية 2012 مثلا - ومحاكمتهم من طرف القضاء الكاميروني، قامت الجماعة بخطف زوجة رئيس الوزراء أمامو علي ورعايا فرنسيين، لبضعة شهور في 2013، وفي أوائل فيفري 2015 كانت دولة النيجر للمرة الأولى المتضرر المباشر من جماعة بوكو حرام خصوصا في جنوب مدينة ديفا.

هذه الأحداث بَيَّنَتْ كيف أن تأثير بوكو حرام أصبح يتسع وكيف أن الحدود لا تشكّل حاجزاً؛ بل على العكس من ذلك يمكن أن تكون الدول الأخرى منطلقاً لخطف الغربيين. الذين اختفوا بشكل كامل من شمال نيجيريا وطلب فديات أو التواري حتى من الجيش النيجيري في الدول المجاورة؛ لأن هذا الجيش لا يمكنه التوغل داخل الحدود الكاميرونية مثلاً لعدم وجود اتفاق بين الدولتين الجارتين حول هذا الموضوع. وقد تم القيام ببعض الأنشطة منذ قمة باريس في مارس 2014 حين ناقش رؤساء دول النيجر، تشاد، الكامرون، ونيجيريا طريقة مشتركة لمواجهة بوكو حرام مستخدمين عبارة "الحرب الشاملة" ضد الحركة؛ من خلال تبادل معلومات استخباراتية وتنسيق الاستراتيجيات. إلا أنه إلى الساعة، وعلى أرض الواقع، فإن كل ذلك لم يكن كافياً، وعلى اعتبار أن الجيش التشادي يعتبر الأكثر كفاءة في المنطقة فإنه بعض كتابه قد دخلت الكامرون في 07 جانفي 2015 بعد أن طلب الرئيس الكامروني بول بيا من نظيره التشادي ذلك التدخل. ونظراً لخطر بوكو حرام المتزايد فإن نيجيريا نفسها قد قبلت منذ 02 فيفري 2015 فتح حدودها أمام القوات التشادية. وهذا ما يوضح مدى تعقيد الوضع حيث إن الجيش النيجيري ظل إلى وقت قريب رافضاً أي تدخل عسكري لأي جهة خارجية على أرضه. ومع بداية فيفري 2015 قررت خمس دول هي: نيجيريا، بنين، تشاد، الكامرون والنيجر تشكيل قوة مشتركة لمواجهة بوكو حرام.⁽⁵¹⁾

خاتمة:

لعبت الجماعات الإرهابية دوراً أساسياً في عدم الاستقرار في نيجيريا، الأمر الذي أثر على المبادرات والمشاريع والعمليات التنموية، والتي آلت في مجملها إلى الفشل، وأثرت على البلدان المجاورة، وما أجمع حدة النزاعات، ربطها بالعامل الاثني، ما أدى إلى ارتكاب مجازر وتصفيات وتطهير على أسس إثنية وإبادة جماعية بين مختلف الجماعات الاثنية في نيجيريا التي تعاني من عدم التوازن في تحقيق التنمية بين مختلف الأقاليم (الشمال الفقير والجنوب الغني)، ما جعل النزاع يشتد بين الجماعات الاثنية التي تتمركز في منطقة الشمال خاصة اثنيي الهوسا والفولاني في صراع مع الاثنيات التي تتمركز في الجنوب خاصة اليوروبا والابيو، هذا النزاع الذي يرجعه البعض إلى الجانب الديني، لكن التوزيع غير العادل للمشاريع التنموية في أقاليم دون أخرى على أسس الانتماء الإثني العنصر الرئيس في معظم هذه النزاعات، هذه الأخيرة التي تعمل على استقطاب الفئات الهشة والفقيرة، التي يعد الرأس مال بشري لتحقيق التنمية.

الهوامش :

- (1) حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، باتنة، الجزائر، منشورات خير جليس، الطبعة الأولى، 2007، ص 10-11.
- (2) Abdelkrim Kibeche, General Theories of International Conflit, Unpublished Work ,Constantine, 2005 ,pp, 10-11.
- (3) عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، موفم النشر والتوزيع، 1992، ص 95.
- (4) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 37.
- (5) حسين قادري، المرجع السابق الذكر، ص 14.
- (6) Heinz jurgen , Antonio Milososki and Oliver Shwars, Conflict: a Literature Review, institute of political science,Duisburg, 2006, p, 2.
- (7) ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، لبنان، 1985 ، ص 293 .
- (8) نبيل حاجي نايف، نحن والآخر والصراع: هل من سبيل للتعايش ، جريدة العرب الأسبوعي، جويلية 2005، ص 12.
- (9) Timothy Baumann, Defining Ethnicity , on:
<http://gbl.indiana.edu/baumann/Baumann%202004%20-%20Defining%20Ethnicity.pdf>,
- (10) أمل عبد الحميد علي، دور الأقليات العرقية في العلاقات الدولية، نقلا عن:
<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?45664-acceded: 12-10-2016>.
- (11) ابتسام محمد الجزولي، (العامل الإثني وأثره على المشاركة السياسية في السودان 1989-2005)، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، 2001، ص 3.
- (12) سعد الدين ابراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، سلسلة دراسات الوطن العربي، مطابع الرأي، أكتوبر 1988 ، ص ص 139 ، 140.
- (13) كريم مرابط، (مسألة الأقليات في أفريقيا من منظور القانون الدولي)، مذكرة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، 2000 - 2001، ص 8.
- (14) جورج قرم، "إنتاج الأيديولوجيات وصراع الهوية في المجتمع اللبناني"، دراسات عربية، السنة 14، العدد 11، سبتمبر 1978، ص 11.
- (15) Timothy Baumann, op, cit.
- (16) عبد السلام إبراهيم بغداددي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص 106.
- (17) محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 27، 28.
- (18) محمد عاطف غيث ، قاموس العلوم الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1989، ص 245.
- (19) احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، القاهرة، 1975 ، ص 423.
- (20) احمد عطية الله، القاموس السياسي ، ط 1، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1968، ص 45.

- (21) عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، ج 1، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 34.
- (22) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، مرجع سابق، ص 45.
- (23) محمد عبد المطلب الخشن، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، 48.
- (24) المرجع نفسه، ص 48.
- (25) احمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرون، مركز دراسات والبحوث، جامعة نائف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 19.
- (26) عبد الرحمن المرغني، قراءة لمفهوم الإرهاب في ظل المغالطات والتناقضات الدولية، مجلة دراسات، العدد 18، 2004، ص 16.
- (27) علي بن فايز، الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، اكااديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 20.
- (28) سهيل حسين الفتلاوي، مفهوم الارهاب وتعريفه وقرارات مجلس الامن بخصوص أحداث 11 سبتمبر، المجلة القطرية للعلوم السياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الثانية، العدد 2، 2002، ص 43.
- (29) سيدي أحمد ولد الأمير، بوكوحرام والسياقات المتداخلة..مبايعة البغدادي ومعارضة الانتخابات، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 24 مارس 2015، ص 5.
- (30) أحمد مرتضى، "جماعة بوكوحرام: نشأتها ومبادئها و أعمالها في نيجيريا"، مجلة دراسات أفريقية، المنتدى الاسلامي، العدد الثاني عشر، أبريل - جوان 2012، ص 13.
- (31) أميرة عبد الحليم، الغرب الأفريقي: (نيجيريا بين الداخل الديني والخارج النفطي، المصدر السياسة الدولية)، نقلا عن:
- <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887220&eid=121>
- (32) السيد علي أبو فرحة، " المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة: إستثناء مؤقت أو خلل دائم"، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي- مارس 2012، ص 137، 136.
- (33) مرجع نفسه، ص 141، 140.
- (34) (بوكو حرام الجماعة التي تهدد نيجيريا)، نقلا عن:
- <http://www.noonpost.net/content/2089>, acceded : 12/03/2014.
- (35) نيجيريا البيانات، ، نقلا عن:
- [http:// data.albankadawli.org/region/SSA?display=default](http://data.albankadawli.org/region/SSA?display=default), acceded:10-01-2014.
- (36)(Nigeria Economy 2012),on :
http://www.theodora.com/wfbcurrent/nigeria/nigeria_economy.html Nigeria Unemployment, 14 October 2010, acceded :12-01-2014.
- (37) Chris Ngwodo, (Understanding Boko Haram: A Theology of Chaos),on :
<http://chrisngwodo.blogspot.com/10/2010/understanding-boko-haram-theology-of.html> , acceded : 12-01-2014.

(38) فريديم سي انوها، (بوكو حرام وتهريب السلاح عبر الحدود النيجيرية القابلة للإختراق)، ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/09/2013925825452238.htm>,
acceded:05/03/2014.

(39) فريديم سي انوها، المرجع السابق الذكر.

(40) سيد علي أبو فرحة، المرجع السابق الذكر ص 39-40.

(41) فريديم سي انوها، المرجع السابق الذكر.

(42) مرجع نفسه.

(43) فريديم سي انوها، بوكو حرام و "انتحاريات" نيجيريا.. انعكاسات توظيف النساء، ترجمة: المصطفى محمد، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 01 مارس 2015، ص4.

(44) Elias Courson, Movement for the Emancipation of the Niger Delta (MEND) : Political Marginalization, Repression and Petro-Insurgency in the Niger Delta, Discussion paper 47, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsalla, Stockholm, 2009,p16.

* فرقة العمل المشتركة العسكرية (JTF) هي التي تضم الجيش والبحرية وسلاح الجو والشرطة و جهاز أمن الدولة، لفرض سيادة الدولة في المناطق التي تشهد النزاعات في نيجيريا.

(45) نجلاء محمد مرعي، (بوكو حرام حلقة جديدة من الصراع في نيجيريا)، نقلا عن:

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1256490>, acceded:14/03/2014.

(46) بنيامين أوجي، الانتخابات الرئاسية النيجيرية... أي رهان، تر: المصطفى محمد، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 22 فيفري 2015، ص 3.

(47) المرجع نفسه، ص 3.

(48) نجوزي اكونجو اويلا، (أنشطة بوكو حرام تمثل تهديدا للنمو الاقتصادي بالبلاد)، نقلا عن:

http://www.radiotunisienne.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=116950:2014-05-17-12-09-17&catid=130:2010-02-05-13-01-20, acceded:25/05/2014.

(49) المرجع نفسه.

(50) وليام واليس، (مزيج الفقر والبطالة وقود لانفجار بوكو حرام)، نقلا عن،

<http://www.rasd24.net/newsdetails.aspx?id=862683>, acceded:28-05-2014.

(51) بنيامين أوجي، المرجع السابق الذكر، ص4.